

3 May 2012
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

خطوات للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من كندا

١ - أيدت كندا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة القرار ٢٥/٦٦ الذي دعت فيه الجمعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، صوتت كندا لصالح القرار ٤٠/٦٦ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي"، الذي أهابت فيه الجمعية، في جملة أمور، بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العمل من أجل التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، ونوهت فيه الجمعية بتأييد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ اتخاذ خطوات عملية في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وصوتت كندا ضد القرار ٦١/٦٦، بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط لأن القرار، مثلما ورد في تعليل كندا لتصويتها، خص إسرائيل بالذكر بصورة مجحفة بأن دعا إلى انضمامها إلى المعاهدة بينما لم يعالج مسائل خطيرة تتعلق بعدم امتثال دول في المنطقة، وبالأخص جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080612 230512 12-32927 (A)



٢ - وتعمل كندا مع شركائها، بما في ذلك من خلال مجموعة الثماني ومبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، على تقديم الدعم للعملية المفضية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب كندا بتعيين فنلندا كدولة مضيضة للمؤتمر وجاكو لاجافا كميسر لعملية المؤتمر. وقد شاركت كندا في الفعاليات التي أقيمت لدعم هذه العملية، بما في ذلك ندوة استضافها الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١١ ومنتدى للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لمناقشة كيفية الاستفادة في الشرق الأوسط من الخبرة المكتسبة من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى. وتدعو كندا بشكل ثابت إلى نهج شامل للمؤتمر يشمل جميع دول المنطقة ويمثل مصالحها. وينبغي لأي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أن يجري التفاوض بشأنها من قبل دول المنطقة لصالح دول المنطقة، بدعم من أطراف فاعلة أخرى بناء على طلبها.

٣ - وقد دعت كندا دول الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنثال لها بصورة شاملة وتامة. وأيدت كندا بصورة نشطة اتخاذ المؤتمر العام للوكالة في دورتيه التاسعة والأربعين والخمسين، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، قراراً بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتأسف كندا لعدم تمكنها من تأييد هذا القرار السنوي في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، بالنظر إلى أن التغييرات التي تقدم بها القائمون بصياغته لم تأت نتيجة نهج توافقي. وترحب كندا بقيام دول المنطقة الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتصديق على اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وناشدت كندا جميع دول المنطقة مواصلة الإسهام في إحلال الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات الخاصة بكل منها، والتي تعتبرها كندا معيار التحقق بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وفي ما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٤، كما أنها شجعت البلدان الثلاثة الموقعة على المرفق ٢ للمعاهدة في المنطقة على التصديق على المعاهدة كتدبير لبناء الثقة والأمن.

٤ - وتشعر كندا بذات القلق الشديد المعرب عنه دولياً إزاء نطاق وطبيعة البرنامج النووي الإيراني السابق والجاري حالياً واستمرار الدولة الطرف في عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي حين تدرك كندا حق جمهورية إيران الإسلامية في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن الحق في برنامج نووي سلمي تترتب عليه أيضاً التزامات دولية يتعين على جميع الدول، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، الامتنثال لها. وتشعر كندا بقلق بالغ إزاء قرار الدولة الطرف بمواصلة تخصيب ما لديها من مواد نووية واستمرار أنشطتها المتعلقة

بالماء الثقيل في تحد لقرارات مجلس الأمن. وتلاحظ كندا مع القلق أيضا استمرار الدولة الطرف في اتخاذ إجراءات تتعارض مع التزاماتها المتعلقة بالضمانات. وبشكل خاص، فإنها لا تزال الدولة الوحيدة التي تقوم بأنشطة نووية مهمة ويُنفذ فيها اتفاق ضمانات شاملة، ولكنها ترفض تنفيذ أحكام الصيغة المعدلة للبند ٣-١ من الترتيبات الفرعية لهذا الاتفاق. وهي مستمرة في رفض توفير معلومات كافية عن الغرض الأصلي والترتيب الزمني لمنشأة تخصيب الوقود في فوردو، ولم توفر معلومات بشأن خططها المعلنة لبناء مرافق ومفاعلات تخصيب جديدة.

٥ - والأكثر إثارة للقلق من ذلك كله هو التقييم الذي أورده مؤخرًا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران لم تقدم التعاون اللازم للسماح للوكالة من التأكد من أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في أنشطة سلمية (انظر GOV/2010/62). وقد عزز تقرير الوكالة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر GOV/2011/65) بوجه خاص الشواغل الجديدة القائمة منذ أمد بعيد بشأن الأبعاد العسكرية للبرنامج النووي للدولة الطرف. وكمية المعلومات والأدلة الواردة تفصيلًا في ذلك التقرير وفي مرفقه تؤيد تقييمًا مفاده أن الأنشطة النووية للدولة الطرف جزء من جهود ترمي إلى تطوير أسلحة نووية. وتشدد كندا على أنه يتعين على جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون فورًا تعاونًا كاملاً مع الوكالة للرد على معالجة تلك الادعاءات الخطيرة. وقد أدت التغيرات المتكررة في وظيفة مرفق فوردو وقرار الدولة الطرف زيادة إنتاجها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة إلى ثلاثة أمثاله إلى تعميق ما يساور كندا من قلق. ولا ترى كندا استخدامًا سلميًا معقولًا لهذا الحجم من اليورانيوم المخصب، وهو ما يجعل جمهورية إيران الإسلامية قاب قوسين من حيازة مخزون من مواد تصلح لصنع أسلحة نووية. ويلحق هذا العمل الاستفزازي مزيدًا من الضرر بالثقة الدولية في ما يزعم عن الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

٦ - وتلاحظ كندا أن جمهورية إيران الإسلامية قد فقدت ثقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثقة مجلس الأمن بسبب دأبها على إخفاء أنشطتها النووية على مدى عقدين من الزمن. وفي ضوء هذا السجل، فضلًا عن عدم تقديم جمهورية إيران الإسلامية أي تبرير معقول للجهود التي تبذلها للحصول على دورة الوقود النووي الكاملة، تؤيد كندا تأييدًا تامًا قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٣٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، إضافة إلى قرار مجلس محافظي الوكالة GOV/2009/82 و GOV/2011/65. وتؤكد تلك القرارات بوضوح رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يحترم حق جمهورية إيران الإسلامية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ويضمن في الوقت نفسه الطابع

السلمي الخالص لبرنامجها النووي. وترحب كندا بالجهود التي تبذلها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة "١+٥") في هذا الصدد، وتشجع جمهورية إيران الإسلامية على الدخول في حوار بناء بهذا الصدد. وتحت كندا الدولة الطرف أيضاً على التعاون التام والامتنثال للالتزامات الدولية التي حددها مجلس الأمن، وتوفير جميع ما يُطلب منها من معلومات وإيضاحات وتسهيلات اعتبرت الوكالة أنها ناقصة بلا إبطاء، وتنفيذ بروتوكولها الإضافي تنفيذاً كاملاً.

٧ - ولا تزال كندا تشعر بقلق عميق إزاء نتائج تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلن عنها في الجمهورية العربية السورية، وكذلك إلى تعاون نووي محتمل بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أيدت كندا بالكامل القرار GOV/2011/41، الذي طلب فيه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المدير العام للوكالة أن يبلغ مجلس الأمن بالتقييم القائل بوجود مفاعل نووي غير معلن في دير الزور يشكل خرقاً للالتزامات سورية المتعلقة بالضمانات. وفي حين تدرك كندا الصعوبات التي لاقتها الوكالة في معرض إجراء تحقيقاتها، بحكم صعوبة الظروف المادية في موقع دير الزور، تلاحظ كندا كذلك خطر الانتشار المحتمل والبالغ الخطورة الذي يمكن أن يشكله وجود مفاعل نووي غير معلن عنه من النوع الذي يبدو أنه كان موجوداً في ذلك الموقع. وتواصل كندا الإهابة بالجمهورية العربية السورية أن تعالج على الفور عدم امتثالها وأن تفي بالتزامها بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل حل المسائل المتعلقة ذات الصلة، بحيث يمكن للوكالة أن تقدم التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بالطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي السوري. وتواصل كندا أيضاً حث الجمهورية العربية السورية على أن تُدخل حيز التنفيذ بروتوكولاً إضافياً بأسرع ما يمكن. ولا يمكن للدولة الطرف استعادة الثقة في ما يتعلق بنطاق برنامجها النووي وطبيعته إلا إذا بادرت بالتعاون الكامل والشفاف والإيجابي مع الوكالة.

٨ - وتدعو كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام للمعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النهائي، دعت كندا أيضاً تلك الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدنية والعسكرية، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة. وهذه البيانات تتفق مع سياسات وإجراءات حكومة كندا، التي تشمل سجل تصويت كندا المشار إليه أعلاه على القرارات المتخذة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٩ - وتقرر كندا بالاهتمام المتنامي بالطاقة النووية لدى الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، وترحب بالإعلانات الصادرة عن عدد من هذه الدول بخصوص اتخاذ مبادرات جديدة في هذا المجال. وإذ ترحب كندا بتلك المبادرات، فإنها تشير إلى ضرورة أن تكون جميع برامج الطاقة النووية مصحوبة بأقوى الالتزامات من حيث عدم الانتشار النووي، والسلامة النووية، والأمن النووي.
